إن العراق يفيض بالخيرات.. اتعظوا يا قوم!

الاحد 2012/10/14 المصدر : الانباء عدد التعليقات 1 عدد المشاهدات 11531

بقلم : فيصل الزامل

تقول المرجعية الإسلامية، المغيبة عن الساحة السياسية: «الشورى معلمة وليست ملزمة» ولها شواهد وكلام مفصل بدءا من موقف أبي بكر في حروب الردة، فلرئيس الدولة حق الترجيح إذا اختلفت الآراء ولا يلزم حتى بالأغلبية في المرجعية الإسلامية، في حالتنا يتيح النص الدستوري في المادة 71 من الدستور لصاحب السمو الأمير إصدار مراسيم في حالة الفراغ التشريعي في غياب المجلس، وهو ما أكده بيان المنبر يوم أمس، بمعنى ان الشريعة والدستور يتيحان هذا الحق لصاحب السمو الأمير، ومع ذلك نسمع من لا يستند الى أي مرجعية سوى الفوضى، فلمن نستمع؟ في المقابل، عندما التزمت وزارة الكهرباء وبقية أجهزة الدولة في طرحها لمشروع محطة الزور الجنوبية بالقانون جاءهم من يقول «صحيح انتوا التزمتوا بالقانون، ولكن مو هذا اللي في بال صاحبنا».. ولم يوضح الآلية البديلة التي تكشف عما هو في باله، بغير مرجعية القانون.

صورة غريبة، صاحب الصلاحيات المؤيدة بالنص الدستوري والتوجيه الشرعي يجد من يعاند، وغيره الذي يقفز فوق القانون المعتمد يجد من يؤيد تصرفاته المؤذية وتعتمد رغباته ـ بكل ما فيها من أضرار ـ المزعج هنا، ان نفس الشخص المؤيد للتصرف المؤذي، يعارض الصواب القائم على صلاحيات دستورية وأسس شرعية، هل هناك صورة للطغيان واتباع الهوى أكثر وضوحا من هذه؟

من جانب آخر، تذكرني الكلمات البذيئة التي قيلت في اليومين الماضيين بما كان يحدث في العراق عام 1947، كان رئيس الوزراء نوري السعيد يمر كل يوم بسيارته وهو في طريقه الى مكتبه قرب بقالة كان يجلس الى جانبها شخص ينتظر مروره ليقفز ويصارخ بكلمات «يسقط.. يسقط.. نوري السعيد» وفي احدى المرات طلب من السائق ان يتوقف، فتح النافذة وقال للرجل «تريدني اعتقلك وأسويك بطل، حامض على بوزك، أي.. صارخ لي باجر»، يومها كان العراق فعلا يفيض سمنا وعسلا، قبل النفط، يقول أحد البحارة الكويتيين: «كانت أكوام القمح والشعير والرز والعدس تجمع قرب ميناء البصرة بأكوام كالجبال، ينقل منها عمال الشحن الى خزانات بالسفن طوال النهار حتى المساء، فإذا أصبحنا في اليوم التالي رأينا تلك الأكوام قد رجعت الى نفس الارتفاع لكثرة ما يحمل اليها طوال الليل من المزارع»، لقد تغير هذا الحال خلال 20 عاما فقط من اللااستقرار الذي كانت بدايته.. تلك الكلمات البذيئة.

نعم، هناك منهج لحسم الاختلاف تجده في أنظمة الشركات «عند التصويت، وفي حال تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس»، وفي حالتنا السياسية نجد ان النص الدستوري أكثر صراحة، والشريعة ـ المنسية ـ أوضح بارتباطها بالتوجيه القرآني في حال وجود أمير مبايع، وأما المنطق المهمل الذي يقول «ترك تنظيم عدد الأصوات والدوائر لمجلس يتشكل وفق النظام الحالي ـ بنظام القلص ـ سيرسخ حالة الاختطاف بسبب أغلبية مفبركة مغرورة، ويكرر حل البرلمان بشكل سنوي، اذا استمر هناك برلمان»، صوت المنطق، صوت الدستور، صوت الشريعة، كلها في كفة، واتباع الهوى في كفة، المشتكى الى الله، وبه نستعيذ من حال: (ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار).

كلمة أخيرة:

استجابت 31 دولة آسيوية لدعوة صاحب السمو الأمير للمشاركة في المنتدى الآسيوي الذي يبدأ غدا في الكويت لثلاثة أيام، ملفات كبيرة مطروحة، على المستوى الاقتصادي والتعاون التكنولوجي بين دول المجموعة، وبالذات في مواجهة الكوارث، والأمن الغذائي، وندوات مهمة تعقد هذا الأسبوع حول تجارب الصين وماليزيا وسنغافورة.. الخ، الكويت على المستوى الشعبي غير مكترثة بهذا الحدث الضخم، بل يرسل البعض رسائل سلبية احتفاء بهذه المناسبة!